

Distr.: General
19 May 2005
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٢٨ من القائمة الأولية*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام

إضافة**

المرفق

الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥]

أولا - مقدمة

١ - تود حكومة جمهورية الأرجنتين أن تعرب مجددا عن تأييدها التام لعملية إنهاء الاستعمار التي تنهض بها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختصة، طبقا لأحكام وأهداف

* A/60/50 و Corr.1.

** تورد هذه الوثيقة معلومات تم تلقيها بعد تقديم الوثيقة A/60/71 في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). وتهتم اهتماما خاصا بإنهاءها بصورة مُرضية ونهائية، وتؤمن إيماناً تاماً بأن التعاون بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة سيساعد على تحقيق هذا الهدف.

٢ - وأبدت جمهورية الأرجنتين، منذ بداية تلك العملية، التزامها الراسخ بالقضاء على الاستعمار، إذ أقامت تعاوناً وثيقاً مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، لا سيما في إطار الاستعراض السنوي لحالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. كما شاركت بهمة في تناول مواضيع إنهاء الاستعمار في اللجنة الرابعة وأدلت بدلوها بنشاط في الحلقات الدراسية للمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار.

٣ - وحكومة الأرجنتين على اقتناع راسخ بأن الأعمال التي قامت بها اللجنة الخاصة والتدابير التي أقرها الأمين العام قد ساعدت على إحراز تقدم باهر في عملية إنهاء الاستعمار، بيد أن ثمة مسائل غير محسومة لا يزال ينبغي للجنة الخاصة أن تتولاها بجهد متجدد. ومن بين هذه المسائل مسألة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لجمهورية الأرجنتين هي تسوية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر مالفيناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

ثانياً - مسألة جزر مالفيناس باعتبارها حالة استعمارية خاصة: قرارات الأمم المتحدة بشأن إنهاء استعمارها

٤ - في ٣ شباط/فبراير ١٨٣٣، طردت القوات البريطانية السلطات الأرجنتينية والسكان الأرجنتينيين المستقرين بجزر مالفيناس، وشرعت في احتلالها بشكل غير مشروع، فأوجدت بذلك حالة استعمارية خاصة تختلف عن جميع الحالات. وهذا ما يتبين من العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٥ - وقد أرست اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ ٤٠ عاماً أسس النظرية التي تناولها في وقت لاحق قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي ينص على أن مسألة جزر مالفيناس مسألة تتعلق بالنزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على تلك الجزر، وأنه يجب تسويتها عن طريق مفاوضات تراعي أحكام ومقاصد الميثاق والقرار ١٥١٤ (د-١٥)، فضلاً عن مصالح سكان الجزر.

٦ - ويحدد القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) أن ثمة أولاً نزاعاً على السيادة على جزر مالفيناس؛ وثانياً أن هذا النزاع يهيم طرفين لا ثالث لهما، هما جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة؛ وثالثاً أن تسويته يجب أن تكون نتاج مفاوضات بين كلا الحكومتين باعتبارها الوسيلة

الوحيدة لإنهاء حالة الاستعمار؛ ورابعا أن على كلا الطرفين أن يراعى مصالح سكان جزر مالديف في أي مسعى من أجل تسوية النزاع، وبذلك يكون القرار قد استبعد إعمال مبدأ تقرير المصير. ويجدر بالذكر أن الجمعية العامة قد أيدت صراحة في عام ١٩٨٥ هذا الموقف حيث أنها رفضت مقترحين طلبت فيهما المملكة المتحدة إدخال تعديل على مشروع القرار المذكور يشير إلى مبدأ تقرير المصير.

٧ - وتنص الفقرة السادسة من القرار ١٥١٤ (د-١٥) على أن كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد - والمقصود هنا جمهورية الأرجنتين - تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ففي مسألة جزر مالديف، يغلب مبدأ السلامة الإقليمية على مبدأ تقرير المصير لأن الأمر يتعلق بانتهاك سيادة جمهورية مستقلة، هي الأرجنتين، وانتهاك سلامتها الإقليمية بعمل إمبريالي يعود إلى القرن التاسع عشر تقر به بريطانيا العظمى نفسها.

٨ - وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن أول ما عمدت إليه المملكة المتحدة، بعد طردها للسلطات الأرجنتينية، كان إفراغ الجزر من سكانها الأرجنتينيين واستبدالهم بآخرين استفادتهم من بريطانيا.

٩ - والدفع بأن لسكان الجزر الحق في تقرير مصيرهم يحولهم إلى حكام في نزاع على أراض قام بتوطينهم فيها أحد طرفي النزاع. وهذا يعني أن الحكم الاستعماري يصمم على شرعية اغتصابه للجزر، بل وشرعية وجوده فيها. على أن الحق في تقرير المصير ينطبق على شعب يختلف عن شعب الدولة المستعمرة ويخضع لقهر وهيمنة واستغلال جهة أجنبية.

١٠ - وقد احتجت جمهورية الأرجنتين فوراً على الأعمال التي وقعت في عام ١٨٣٣، ولم توافق عليها أبداً، وظلت تطالب باستعادة الجزر. ولم ينتقص مضي الزمن ولا طول فترة احتلال بريطانيا للجزر من حق هذا البلد فيها. فلا يمكن القول بأن الإبقاء على الوضع يحول لدولة الاحتلال الحق في هذه الأراضي.

ثالثاً - مذكرات التفاهم المؤقتة والأعمال الانفرادية البريطانية المنافية لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١

١١ - ابتداء من عام ١٩٨٩، وقع الطرفان، في إطار صيغة سيادية، مذكرات تفاهم مؤقتة تناول جوانب عملية في منطقة جنوب الأطلسي. لكن ينبغي ألا يفهم من هذه المذكرات أن الأرجنتين تقبل الوضع القائم في المنطقة أو تستعيز به عن تسوية نهائية للنزاع.

١٢ - وتعتبر حكومة الأرجنتين أن الأعمال الانفرادية البريطانية في المنطقة المتنازع عليها غير مقبولة ومناهية لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. فالقرار المذكور يحث الطرفين على الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بعملية إنهاء الاستعمار.

١٣ - ورغم ذلك، تصرفت المملكة المتحدة في أكثر من مرة على نحو يخرق الشروط التي اتفقت عليها مع جمهورية الأرجنتين. والأرجنتين لا تقبل المحاولات التي قامت بها المملكة المتحدة للقيام في المناطق المتنازع على سيادتها بعمليات يراد بها إثبات خضوع تلك المناطق لولايتها القضائية، وقد أعربت الأرجنتين عن رفضها لتلك العمليات واحتجت عليها.

١٤ - ومن تلك التصرفات أعمال قامت بها شرطة الصيد في منطقة جنوب الأطلسي، وأنشطة للتنقيب عن النفط والغاز، ومنح تراخيص لاستكشاف واستغلال المعادن، وأنشطة مرتبطة بالمسح الجوي المغناطيسي. يضاف إلى هذه الأعمال، استمرار منع البر الرئيسي الأرجنتيني من إقامة اتصالات مباشرة مع جزر مالفيناس، وعدول المملكة المتحدة عن المضي قدما في تنفيذ تدابير بناء الثقة في المجال العسكري، واستمرار بيع التراخيص غير المشروعة للصيد في المنطقة الاقتصادية الأرجنتينية الخالصة، واستمرار وجود القاعدة العسكرية البريطانية في جزر مالفيناس، واستبدال هيكلها القيادي في الآونة الأخيرة، وقد أبلغت حكومة الأرجنتين الأمم المتحدة بذلك.

١٥ - وما زالت حكومة الأرجنتين على استعداد للعمل مع المملكة المتحدة من أجل التوصل، في إطار صيغة سيادية، إلى إبرام مذكرات تفاهم مؤقتة أخرى تكفل شروط التوازن والمنفعة المتبادلة، وتهدف إلى إيجاد إطار ملائم لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة على الجزر.

رابعا - المطالبة بالسيادة على جزر مالفيناس مسألة لها مركز دستوري

١٦ - وتولي الأرجنتين، حكومة وشعبا، أهمية كبرى لاستعادة جزر مالفيناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتعطي هذا الأمر أولوية عليا. وفي هذا الصدد، ينص الدستور الوطني على أن الدولة الأرجنتينية تصدق على سيادتها المشروعة غير القابلة للتقادم على جزر مالفيناس، وجزيرة جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإقليم الوطني. ويعتبر استعادة هذه الأقاليم وممارسة السيادة الكاملة عليها، في احترام للأسلوب المعيشي لسكان الجزر، ووفقا للمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، هدفا دائما لن يتنازل عنه شعب الأرجنتين.

خامسا - ضرورة استئناف المفاوضات بشأن السيادة على الجزر

١٧ - تدرك الأمم المتحدة أن حكومة الأرجنتين ترغب دوما في التوصل إلى تسوية لهذه المشكلة التي تكتسي أولوية في سياستها الخارجية. وتحث قرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وكذلك قرارات الجمعية العامة ومنظمة الدول الأمريكية، الطرفين على العمل دون تأخير على استئناف المفاوضات بشأن السيادة على الجزر.

١٨ - وعلى الرغم من النداءات الدولية المتكررة لإجراء المفاوضات والاستعداد الذي تبديه الأرجنتين، فإن المملكة المتحدة لم تبد بعد نفس الاستعداد، الأمر الذي حال دون استئناف المفاوضات بشأن النزاع على السيادة. وتأمل حكومة الأرجنتين في أن تساعد مهمة المساعي الحميدة، التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام، على استئناف المفاوضات بشأن النزاع على السيادة. وتأمل أيضا في أن تساعد جهود اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في تحقيق هذا الهدف للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم لمسألة جزر مالفيناس.